● أخبار قصيرة

دعم كوري شمالي «غير مشروط» لروسيا

تعهّد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ-أون تقديم دعم غير مشروط لموقف روسيا وسياساتها الخارجية في كل القضايا السياسية الدولية الحاسمة، بما في ذلك القضية الأوكرانية.
وأعرب كيم، خلال استقباله سكرتير مجلس الأمن الروسي سيرغي شويغو في بيونغ يانغ، عن ثقته وتفاؤله بأنّ روسيا، «كعادتها، ستحقّق النصر الحاسم في سبيل العدالة» وفق وكالة الأنباء الكورية الشمالية الرسمية وأضافت الوكالة أن الجانبين اتفقا على مواصلة توسيع العلاقات بشكلٍ ديناميكي.
من جهته أعرب شويغو عن امتنانه للزعيم الكوري الشمالي على مشاركة مقاتلي بلاده في تحرير مقاطعة كورسك الروسية، مشيداً بشجاعتهم وتفانيهم كما لوكانوا يقاتلون من أجل وطنهم.

جامعة إيرلندية مرموقة تقطع علاقتها مع العدو الصهيوني

أعلنت جامعة «ترينيتي كولدج» الإيرلندية المرموقة، اليوم، أنّها ستقطع كلّ العلاقات مع كيان العدو احتجاجاً على الانتهاكات المستمرّة للقانون الدولي والإنساني خلال عدوانها على غزة.
وأبلغ مجلس إدارة الجامعة الإيرلندية الطلّاب بهذا القرار، عبر البريد الإلكتروني، بناءً على توصيات مجموعة عمل تمّ إنشاؤها في خضمّ تحرك طالبي استمرّ خمسة أيام في الحرم الجامعي العام الماضي، تنديدًا بالحرب على غزة.
وقال رئيس مجلس إدارة الجامعة، بول فارل، في رسالته إنّ «ترينيتي كولدج» ستقطع «العلاقات المؤسسية مع كيان العدو والجامعات الصهيونية والشركات التي تتخذ منه مقراً»، موضحاً أن قطع العلاقات سيستمرّ «ما دامت الانتهاكات للقانون الدولي والإنساني مستمرّة». وتأتي خطوة الجامعة الإيرلندية بعد إعلان «جامعة جنيف» إنهاء شراكتها مع الجامعة العبرية في القدس، على خلفية احتجاجات طلابية تشهدها، منذ أيار من العام الفائت.

كندا تتوعّد بـ«إجراءات انتقامية» ضد مضاعفة رسوم الصلب والألمنيوم

اعتبر رئيس الوزراء الكندي أن مضاعفة دونالد ترامب، الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم «غير مبررة وغير شرعية وهي سيئة بالنسبة للعمال الأميركيين وللصناعات الأميركية وبالنسبة للصناعات الكندية أيضاً».
وقال كارني إن الرسوم الجمركية الأخيرة على الصلب والألومنيوم سيئة بالنسبة للعمال الأميركيين وللصناعات الأميركية وبالطبع بالنسبة للصناعات الكندية أيضاً وأشار إلى نقاشات معمّقة تجري مع إدارة ترامب، إلا أنه توعّد بأن تردكندا على الرسوم الجديدة.
من جانبه، اتهم رئيس حكومة مقاطعة أونتاريو، دوغ فورد، والتي تعدّ أكبر منتج للصلب في البلاد، إدارة ترامب بخرق اتفاق شفهي بعدم زيادة الرسوم الجمركية على المعادن الكندية وقال فورد: «لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي وأن ندع الرئيس ترامب يقضي علينا»، مهدداً بأنّ «كلّ شيء مطروح على الطاولة في ما يتعلّق بالإجراءات الانتقامية».

الناتو يستعرض قوته

مناورات بحرية كبرى في بحر البلطيق في ظل توتر متصاعد مع موسكو

الوفاق/ في سياق تصاعد التوترات الأمنية والعسكرية بين روسيا وحلف الناتو، خرجت تصريحات روسية تكشف عن الرؤية التي تتبناها موسكو تجاه مناورات الناتو البحرية في بحر البلطيق. فقد أعلن نائب وزير الخارجية الروسي «ألكسندر غروشكو» عن الهدف الحقيقي وراء هذه التدريبات البحريّة؛ إذ يُقيم النشاط العسكري للناتو كجزء لا يتجزأ من التحضيرات لمواجهة عسكرية محتملة مع روسيا، واستراتيجية تهدف إلى تحقيق التفوق الشامل على الأصعدة البرية والبحرية والجوية.

السياق التاريخي والتحولات الجيوسياسية

منذ عام ١٩٧٢، تُجرى مناورات بحرية سنوية تحت اسم «بالتوبس»، التي تُعد رمزًا للإعداد العسكري والتنسيق بين الدول الأعضاء في الناتو. وفي هذا العام بدأت يوم الخميس في الخامس من شهر حزيران/يونيو مناورات «بالتوبس ٢٠٢٥» البحرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في بحر البلطيق، وسط تصعيد متزايد بين روسيا والدول الغربية. هذه المناورات، التي تستمر لمدة أسبوعين، تُعد واحدة من أكبر التدريبات العسكرية البحرية في المنطقة، إذ تشارك فيها ٥٠ سفينة وأكثر من ٢٥ طائرة ونحو ٩ آلاف جندي من ١٧ دولة بقيادة الولايات المتحدة، وتُشير المعلومات الجديدة إلى أن هذه التدريبات لا تقتصر على العرض التقليدي للقوة، بل تتضمن أيضًا استعراضًا للتقنيات الحديثة.

فمن بين هذه التقنيات أنظمة الحرب الإلكترونية والتشويش إذ تُستخدم المعدات المتطورة لكشف واعتراض الإشارات، مما يعكس انتباه الناتو لتحصين شبكاته الاتصالية ضد الهجمات السيبرانية، وكذلك «الدرونز البحرية» والتي تدخل في مشهد الاستطلاع والمراقبة للمساعدة في جمع المعلومات الهامة ومراقبة نقاط الضعف لدى الخصم. هذا ويكتسب بحر البلطيق أهمية نوعية كونه يشكل حلقة وصل استراتيجية بين أوروبا وروسيا. ويُعد هذا التحول في التكوين العسكري للناتو جزءًا من إعادة تشكيل النظام الأمني في المنطقة، مما يزيد من حساسية الموقف ويستدعي إعادة تقييم الأطر الدفاعية في ضوء استراتيجيات ردع جديدة.

الموقف الروسي؛ استفزاز أم استعداد لمواجهة؟

أعربت روسيا عن رفضها لهذه المناورات، إذ وصفها نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو بأنها «استفزازية للغاية» وتهدف إلى تحقيق التفوق العسكري في جميع المجالات البرية والبحرية والجوية. وأكد غروشكو أن موسكو تعتبر هذه الأنشطة جزءًا من استعدادات الناتو لصراع عسكري محتمل مع روسيا، هذا التصعيد العسكري يُعزز المخاوف الروسية من توسع الحلف في المناطق القريبة من حدودها، خاصةً بعد انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو، مما زاد من عزلة روسيا في بحر البلطيق. ويتضح من تصريحات «غروشكو» أن الهدف الاستراتيجي لهذه المناورات ليست عسكرية فقط، بل هو تحقيق نوع من «التفوق الشامل» على الأصعدة الثلاثة؛ فمن الناحية البرية تُمارس التدريبات على تجهيز القوات وتحريكها بكفاءة، وعلى الصعيد البحري يتم استعراض القدرات العسكرية الخاصة بأنشطة الأساطيل والنشر البحري، بينما تبرز الأبعاد الجوية عبر اختبار تكامل الردع بالدعم الجوي. وبهذه الطريقة، يسعى الناتو إلى إرسال رسالة واضحة بأنّه قادر على الرد على أي تهديد، حتى وإن كانت تلك الردود تستهدف روسيا نفسها.

تعكس التوترات المتزايدة في بحر البلطيق تحولا في الاستراتيجيات العسكرية العالمية، إذ تسعى الدول الغربية إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، بينما تعمل روسيا على تأمين مصالحها البحرية

رد الفعل الغربي؛ الدفاع أم الردع؟

من الممكن أن التوترات الناتجة عن هذه المناورات تؤثر سلبًا على أي محاولات للحوار بين روسيا والناتو. فموسكو ترى أن الحلف يتجاهل مخاوفها الأمنية، بينما تؤكد الدول الغربية أن هذه التدريبات ضرورية لتعزيز الدفاع المشترك وردع أي تهديدات محتملة، فقد أكدت البحرية الألمانية أن «بالتوبس» تُعد جزءًا محوريًا من استراتيجية الدفاع في بحر البلطيق، مشيرةً إلى أنها تهدف إلى إظهار قدرة الحلف على حماية مصالحه البحرية في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية.

تزامن المناورات وخطر التصعيد

لم تقف روسيا مكتوفة الأيدي، بالتزامن مع تدريبات الناتو، تجري البحرية الروسية مناورات عسكرية واسعة النطاق في بحر البلطيق، بمشاركة أكثر من ٢٠ سفينة حربية، وزوارق، وسفن دعم، بالإضافة إلى ٢٥ طائرة ومروحية، وأكثر من ٣ آلاف جندي. هذه التدريبات تهدف إلى اختبار قدرة الأسطول الروسي على الدفاع عن قواعده البحرية، وسط تصاعد النشاط العسكري في المنطقة. هذا وقد أشارت صحيفة «بيلد» الألمانية إلى أن تزامن مناورات روسيا مع تدريبات الناتو يزيد من خطر التصعيد، ما يضع الموقف العسكري في بحر البلطيق على حافة مواجهة محتملة. فهذا التداخل في الجداول الزمنية للمناورات يعطي انطباعاً بوجود جدليات استراتيجية تؤجج المخاوف حول احتمال اندلاع نزاع أوسع بعد فترة طويلة من التوتر.

تصعيد أم ردع؟

التصعيد العسكري في بحر البلطيق يأتي في وقتٍ حساس، إذ تتزايد الاتهامات المتبادلة بين روسيا والناتو. بعض المحللين يرون أن هذه المناورات تعكس استعداداً لمواجهة محتملة، بينما يرى آخرون أنها مجرد استعراض للقوة في إطار الردع الاستراتيجي، في ظل هذه الأجواء المشحونة، يبقى السؤال: هل ستؤدي هذه التحركات إلى تصعيد أكبر، أم أنها ستظل ضمن نطاق المناورات العسكرية التقليدية؟

تأثير التوترات على التجارة والطاقة

بحر البلطيق يُعد ممرًا استراتيجيًا للتجارة والطاقة، إذ تمر عبره شحنات ضخمة من النفط والغاز الروسي إلى أوروبا. التصعيد العسكري في المنطقة قد يؤثر على حركة التجارة البحرية، مما يرفع تكاليف التأمين ويزيد من مخاطر النقل البحري. كما أن أي مواجهة مباشرة قد تؤدي إلى اضطرابات في إمدادات الطاقة، خاصةً مع استمرار العقوبات الغربية على روسيا.

إعادة تشكيل التحالفات

التوترات المتزايدة في بحر البلطيق تعكس تحولًا في الاستراتيجيات العسكرية العالمية، إذ تسعى الدول الغربية إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، بينما تعمل روسيا على تأمين مصالحها البحرية. انضمام فنلندا والسويد إلى الناتو زاد من تعقيد المشهد، إذ أصبحت روسيا الدولة الوحيدة بين الدول المطلة على بحر البلطيق التي ليست عضوًا في الحلف، مما يعزز مخاوفها من العزلة الاستراتيجية.

هل نحن أمام مواجهة مباشرة؟

رغم استمرار المحادثات الدبلوماسية، فإن التصعيد العسكري يضعف فرص التوصل إلى اتفاق. بعض الخبراء يرون أن روسيا بدأت تتحدث عن حدود الدولة بشكلٍ أكثر وضوحًا بعد هذه التطورات، مما قد يفتح المجال أمام صفقة سياسية مستقبلية. ومع ذلك، فإن استمرار الهجمات المتبادلة يجعل من الصعب تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات. في نهاية المطاف، تُظهر تصريحات وزارة الخارجية الروسية أن النزاع العسكري والسياسي في بحر البلطيق ليس مجرد تمرين عسكري دوري، بل هو ساحة لصراع سياسي واستراتيجي أكثر تعقيداً، يتضمن تحضيرات مكثفة من كلا الطرفين. إن تبني موسكو لموقف يعتبر مناورات الناتو تحضيراً لمواجهة عسكرية يعكس التوتر المزمن بين الأنظمة الروسية والغربية.

قاضية توقف قرار ترامب منع طلاب «هارفارد» الدوليين من دخول أميركا

أوقفت قاضية فدرالية أميركية قرار دونالد ترامب بحظر دخول طلاب جامعة «هارفارد» الدوليين، الراغبين في الدراسة أو المشاركة في برامج التبادل الطلابي، إلى الولايات المتحدة.
وجاء ذلك في قرار تقييدي مؤقّت، مؤلّف من صفحتين، أصدرته قاضية المحكمة الجزائية في بوسطن، أليسون بوروز، لصالح «هارفارد».
وبموجب قرار بوروز، يتوقّف سريان إعلان ترامب، ريثما تُستكمل الإجراءات القضائية في هذه القضية، وذلك في ظل تصاعد النزاع بين الجامعة وترامب. وقضت بوروز بأنّ توجيه ترامب بمنع الرعايا الأجانب من دخول الولايات المتحدة من أجل الدراسة في «هارفارد»، خلال الأشهر الـ٦ المقبلة، «سيسبّب ضرراً فورياً، لا يمكن إصلاحه»، قبل أن تتاح للمحاكم فرصة مراجعة القضية. يُذكر أنّ بوروز كانت منعت ترامب، الشهر الماضي، من تنفيذ قرار آخر منفصل، يمنع «هارفارد» من تسجيل الطلاب الدوليين، الذين يمثّلون أكثر من ربع طلابها.
وعدّلت الجامعة دعواها القضائية ضد الرئيس الأميركي، بهدف الطعن في التوجيه الجديد لترامب، موضحةً أنّه «ينتهك قرار بوروز».
وأكّدت الجامعة أنّ إعلان ترامب الجديد «يحرم آلاف طلاب هارفارد من حق القدوم إلى هذا البلد لمواصلة تعليمهم وتحقيق أحلامهم، كما يحرم هارفارد من حق تعليمهم». وأضافت: «من دون طلابها الدوليين، هارفارد ليست هارفارد».
يأتي ذلك بعد أن وقّع ترامب، الخميس، القرار التنفيذي بحظر دخول الأجانب الراغبين في الدراسة في «هارفارد» أو المشاركة في برامجها الأكاديمية، علماً بأنّ هذا لا يشمل الأجانب الذين ينوون الالتحاق بجامعات أميركية أخرى. كما وجّه ترامب أمراً إلى وزارة الخارجية الأميركية للنظر في إلغاء التأشيرات الأكاديمية أو تأشيرات التبادل لأي طلاب حاليين في «هارفارد»، يستوفون معايير إعلانه. ويمنع القرار نفسه دخول مواطني ١٢ دولة إلى الولايات المتحدة بينها ٤ عربية، ويفرض قيوداً جزئية على رعايا ٧ دول أخرى. وزعم ترامب أنّ «دخول بعض الأجانب إلى الولايات المتحدة سيضرّ بمصالحها، ما لم تُتّخذ تدابير مناسبة»، مضيفاً أنّ «هجوم كولورادو أظهر المخاطر التي يواجهها بلدنا من جراء السماح بدخول أشخاص لم يخضعوا للتحقق الكافي».

ألمانيا تعلن حاجتها إلى «٥٠ أو ٦٠ ألف» جندي إضافي في السنوات المقبلة

أعلن وزير الدفاع الألماني، بوريس بيستوريوس، في بروكسل أن ألمانيا ستحتاج إلى ما بين ٥٠ و٦٠ ألف جندي إضافي في الأعوام المقبلة.
وقال للصحافيين قبل اجتماع وزراء دفاع الدول الأعضاء في الحلف «نفترض ذلك لكنه تقدير تقريبي بأننا نحتاج إلى ما بين ٥٠ و٦٠ ألف جندي إضافي في القوات المسلحة» لتلبية القدرات الدفاعية الجديدة التي طلبها حلف شمال الأطلسي.
واقترح الأمين العام للحلف الأطلسي، مارك روته، أن تخصيص الدول الـ٣٢ الأعضاء في الحلف ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها للدفاع منها ٣,٥٪ للإنفاق العسكري حصرياً.
وأوضح بيستوريوس أن تحقيق هدف ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي يمثّل بالنسبة إلى ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، جهداً إضافياً في الموازنة يبلغ نحو ١٢٥ مليار يورو سنوياً.
يذكر أنه في عام ٢٠٢٤، كان عديد الجيش الألماني يزيد على ١٨٠ ألف جندي مع هدف تجاوز ٢٠٣ آلاف بحلول عام ٢٠٣١، ولكنه يواجه صعوبة في التجنيد رغم الحملة الدعائية الطموحة.
ويريد بيستوريوس الإسراع في إقرار إصلاح يهدف إلى إحصاء الشباب لدى بلوغهم سن الثامنة عشرة لتحديد المرشحين المحتملين للخدمة العسكرية. وقال إنه يراهن «في البداية على مشاركة طوعية» دون استبعاد فرض إجراءات إلزامية في حال لم يكن عدد المرشحين كافياً.